اذ ربما سيفشل في اللجنة السياسية الخاصة . أما اذا نجح في اللجنة ، فمن المحتم انه سيفشل في الجمعية العامة اذ انه قد يطلب آنذاك بصفته قرارا مهمـا أن يحوز على أغلبية الثلثين . وجرى نقـاش طويل حسم عند تدخـل وفد المنظمة قائلا أن شعب فلسطين الذي خسر كل شبر من أرض وطنه لن يضيره أن يخسر قرارا في الأمم المتحدة خاصة ونحن نتقدم به لأول مرة . وأمام اصرارنا على ذلك عهد للجنة فلسطين الفرعية صياغة مشروع قرار حول هذا الموضوع الذي يعتبر نقطـة البداية في اعادة عرض قضية فلسطين في اطارها الصحيح على الأمم المتحدة .

وقد فاز مشروع القرار الذي تقدمت به الدول الصديقة ـــ اذ جرت العادة وبناء على ادراك من بعض الاخوة الفلسطينيين العاملين في الأمم المتحدة أن مثل هذه القرارات يجب أن لا تتقدم بها الدول العربية وانما يعهد بتقديمها الى أصدقاء لنـا من الدول الآسيوية او الافريقية ـــ عند مناقشته في اللجنة الخاصة بالأكثرية اللازمـة وبدأت الولايات المتحدة واسرائيل بالضغط على العديد من الدول لتغيير مواقفها في الجمعية العامة ، وطالبنا عن طريق كوستاريكا ـــ حليفتها التقليدية في تقديم مشاريع القرارات الاجرائية قبيل التصويت ـــ بأن مثل هذا القرار يحتاج الى ثلثي الأصوات لأنه قرار مهم . واحتياطا من الجانب العربـي تقدمت احدى الدول الصديقـة بمشروع قرار اجرائي ينص على أن هذا الموضوع رغم أهميته ، اصبح بعد الموافقة علـى ميثاق حقوق الانسان من المواضيع المسلم بهـا ولذلك لا يحتاج الا لأكثرية عاديـة . وبعد الاقتراع على توصية اللجنة السياسية الخاصة فاز القرار بأكثرية الثلثين . وكانت هذه آخر مرة تطلب فيها الولايات المتحدة أو اسرائيل أن القرارات المتعلقـة بفلسطين تحتاج الى أكثريةالثلثين ، اذ أدركنا ان العطف الدولي والتأييد للشعب الفلسطيني في الأمم المتحدة رغم محاولات الضغط منهما يستطيع أن يضمن أكثرية الثلثين وان لم يكن ذلك فالأكثرية البسيطة عند الاقتراع على المشاريع الاجرائية حول هذه النقطة ، اذ باستطاعة الدول العربية وحلفائها أن تجعل الجمعية العـامة للأمم المتحدة وهي صاحبة الحق المطلق في تحديد اللوائـح الاجرائية أن تتخذ القرار الـلازم حول هذا الموضوع . ومنذ ذلك الوقت وعرض قضية فلسطين في الأمم المتحدة في تصاعد مستمر فلم تعد القضية تبحث كمشكلة انسانية وكشعب بحاجة الى اغاثة مثلما كانت تعالج فيه سنة ١٩٥٢ ، عندما أسقط أيضا من جدول أعمال الجمعية العامة بند فلسطين واستبدل بتقرير المفوض العام لوكالة الاغاثة كبند على جدول أعمال الجمعية العامة للأمم المتحدة .

وفي الدورة الرابعة والعشرين للجمعية العامة (١٩٦٩) صعد القرار العربي الذي اتخذته الجمعية العامة باضافـة حق الشعب الفلسطيني في تقرير مصيره . وقد تم التصويت علـى هذا القرار بأغلبيـة ٤٨ صوتـا مقابل ٢٢ . وامتناع ٤٧ دولة عن التصويت . وبعد الحصول على تأكيد للحقوق الوطنية الثابتـة للشعب الفلسطيني وعلى التركيز على حق هـذا الشعب في تقرير مصيره أسوة بكافـة شعوب العالم وانطلاقا من ميثاق الأمم المتحدة أصبح من الضروري معالجة الموضوع من اطار مختلف عن الاطار الذي كنا نعالج فيه قضية فلسطين وهو اطار تقرير المفوض العام . وفي أواسط سنة ١٩٧٠ اجتمع الاخوة الفلسطينيون في الأمم المتحدة واتفقوا علـى اثارة موضوع ادراج بند مستقل على جدول اعمال الجمعية العامـة في الدورة الخامسة والعشرين في أول اجتماع تعقده المجموعة العربيـة . وأجرى وفد منظمـة التحرير الفلسطينية الاتصالات المسبقة مع بعض أعضاء الوفود العربية قبل الاجتماع للحصول على تأييدهم في ذلك الموضوع . وبعد مناقشة طويلة دامت عدة جلسات ظهر تأييد